مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد: 2661-7641
مجلد 2، عدد 1، جوان 2019

انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد أمن الدول

The implications of the informal economy on the security dimensions of States

ط.د.بوحسان سهام، جامعة تلمسان، bouhassanesiham@gmail.com
ط.د.مكاوي سيدي محمد/ جامعة تلمسان، mekkaoui1990@gmail.com

تاريخ استلام المقال: 2019/04/04 تاريخ قبول النشر: 2019/05/31

ملخص:

يستهدف المقال دراسة انعكاس وتأثير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد الأمن لأية دولة كانت، إذ بدأنا بتحديد وتعريف متغيري الدراسة، لنتعرض في الشق الثاني من المقالة إلى إبراز نقاط تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تلك الأبعاد انطلاقا من تحديد العلاقة بينهما.

لتخلص الدراسة إلى أن الأمن مفهوم شامل ومركب يجمع بين الأمن الصلب الذي يشمل القطاع العسكري والأمن المرن الذي يشمل مختلف القطاعات الأخرى التي أشار اليها المفكر "باري بوزان"، ولتصبح الدولة معرضة لتهديدات أخري غير التقليدية (الحرب)، لتهديدات حديثة تمس المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي، والتي أضحت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمية من بين تلك التهديدات التي تعترض أمن جميع دول العالم.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الأنشطة الخفية.

تصنيف (JEL): M2 .N2

Abstract:

This article aims to study the reflection and impact of the informal economy on the security dimensions of any country. As we began to define and define the two variables of the study, the second part of the article presents the points of influence of the informal economy on these dimensions.

The study concludes that security is a comprehensive and complex concept that combines solid security, which includes the military and flexible security sectors, which includes the other sectors referred to by the thinker Bouzan, and for the country to be exposed to other non-conventional threats (war) And the environment, which has become the phenomenon of the informal economy among those threats to the security of all countries of the world.

Keywords: security, informal economy, hidden economy, hidden activities.
JEL classification: M2 .N2

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية القديمة، التي عرفت في كافة الاقتصاديات المختلفة، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الجمالي في أغلب تلك الدول، وفي بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي برغم من أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينيات من القرن الماضي.

على ضوء هذا وانطلاقا مما سبق ارتأينا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماهي انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد الأمن؟

وللإجابة عن هذا الأشكال نصوغ **الفرضية التالية**:

- للاقتصاد غير الرسمي انعكاسات على الأمن في مختلف أبعاده الاقتصادية السياسية الاجتماعية البيئية.

- **أهمية الموضوع و أهدافه:**

- ثم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

✓ التنامي المستمر و المتزايد لهذه الظاهرة و التأثيرات المترتبة عنها.

-أهمية الأمن لأي دولة كانت قوية أم ضعيفة.

أما الهدف من هذه الدراسة هو إيضاح انعكاسات هذا النوع من الاقتصاد على أبعاد الأمن وإبراز أهميتها وخطورتها باعتبار أنها لا تمس القطاع الاقتصادي بل الحياة اليومية بصفة عامة.

ولدراسة موضوع هذه الورقة البحثية من جوانبها المختلفة وللإجابة عن الإشكالية المطروح ارتأينا التقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث نقاط:

1-مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

2-مفهوم الأمن.

3-انعكاسات التجارة غير الرسمية على أمن الدول.

1-مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

ان دراسة التجارة غير الرسمية تتطلب بالضرورة إلى التطرق إلى الاقتصاد الخفي كأحد الظواهر الاقتصادية الكلية التي تعتبر التجارة غير الرسمية مجرد قطاع منه، وهو ما توجبه الدراسة بالتطرق إلي نشأة وتطور الاقتصاد الخفي، وعرض تعريفه الاصطلاحي، ومختلف العناصر المهمة لفهم هذه الظاهرة.

1-1-المفهوم اللغوي والاصطلاحي للاقتصاد الخفي:

وترجح أفضل تسمية ووصف يمكن إطلاقه على هذه الأنشطة هو وصف الاقتصاد بالخفي، وهو ما ثم اعتماده في هذه الورقة البحثية ويعود هذا الاختيار للاعتبارات التالية:

- ✓ أن مثل هذه الأنشطة وإن كان كثير منها ظاهرا ومرئيا، إلا أن جميعها تشترك في أن المتعاملين فيها ومعها يحاولون إخفاء أصل أنشطتهم، أو مكاسبهم الحقيقية المتحققة من ورائها.
- ✓ أنه يشمل كافية أنواع أنشطة الاقتصاد الخفي تقريبا الظاهر والخفي لتضمن المعنى اللغوي لكلا النشاطين.
- ✓ أنه وصف يعبر عن آليات هذه الظاهرة وكينونتها على حد سواء.(1) (حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري،2012،ص-ص13-14)

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي لغة واصطلاحا على النحو التالي:

1-1-1التعريف اللغوي للاقتصاد الخفي:

جاء في لسان العرب: القصد استقامة الطريق، والقصد العدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتر.

تضمنت كلمة الخفي عدة معان، منها الكتمان يقال: خفيت الشيء أخفيته: كتمته، وأخفيته.

2-1-1 التعريف الاصطلاحي للاقتصاد الخفي:

على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة؛ إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول للظاهرة، أو على نموذج نظري شامل أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها، وهناك ما يقارب من خمسون تعريفا لأنشطة غير الرسمية أغلبها تعريفات وظيفية أو وصوفية أو تطبيقية.

ويقصد بالتعريفات الوصفية تلك التعريفات التي ركزت على خصائص القطاع غير الرسمي وتضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة القطاع والمنشآت التابعة له.

اما التعريفات التطبيقية فيقصد بها مدى الالتزام بالإجراءات القانونية والتسجيل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية بصورة محددة ومنتظمة. يقصد بالتعريفات الوظيفية تلك التعريفات التي تحاول الربط بين الأسباب ونمو القطاع غير الرسمي أو توضح العلاقة بين القطاعين الرسمي والخفي وتحدد مجالات القطاع وقدراته.(2) (توهامي محمد رضا،2018،ص-ص12-13).

فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة لتوضيح المقصود بالاقتصاد الخفي:

- عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES بالجزائر الاقتصاد غير الرسمي: على أنه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة.(3)(CNES، 2004، p.13)

- يعرف "تانزي 1980 " Vito tanzi - " "الاقتصاد الخفي على أنه عبارة عن الأنشطة التي يصعب قياسها واخضاعها للضريبة سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية.(4)(,Vito Tanzi،1980، p 428)

- تعرفه "أشواريا 1985 " Acharya - ""بأنه عبارة عن كافة الدخول التي كان من المفترض أن تخضع للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيدا عن السوق الرسمية، ويشمل أيضا كافة الدخول غير المسجلة وكافة الأنشطة التي تمارس بعيدا عن أعين الجهات الرقابية في الدولة.(5)Shankar(Acharya ، 1980،p428)

- يعرفه " فيج1990 " Feige ""بأنه كافة الدخول التي يتم الحصول عليها، والأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيدا عن الدولة ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضريبة.(6)(L. Feige،1990 ،p7).

ومنه نخلص إلى أن الاقتصاد الخفي كل عمل مستتر ونشاط يمارسه الأفراد أو تقوم به الجماعات لا تستطيع الحكومات من حصره أو متابعته أو إدخاله ضمن الدخل القومي، ويشمل إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا والتي يتم تحصيلها من إنتاج السلع والخدمات المروعة.(7) (ثائر محمود رشيد، ص-ص130-131)

2-1-خصائص الاقتصاد الخفي:

ينفرد الاقتصاد الخفي بالعديد من السمات والخصائص التي تميز عن الاقتصاد الرسمي وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الخفي، وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل و العاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات، غير أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع كافة أوجه الاقتصاد بما فيه القطاع الرسمي، وفي كافة المراحل الإنتاجية و التوزيعية والتسويقية والاستهلاكية والتمويلية. ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

-يرتبط الاقتصاد الخفي بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافيا مثل (ورش الميكانيك، دكاكين، حلاقين...) والبعض الآخر غير مرتبط بمكان جغرافي محدد مثل (عمال الأجرة، البائعون المتجولون، خدام البيوت).

-أغلب هذه الأعمال تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.

-أغلبها يعتمد على الشكل العائلي أو عدد قليل من العمال.

-غالبا ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية.

-لا يوجد أي التزام تجاه الدولة من خلال تسديد الضرائب والرسوم.

-أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

-أغلب هذه المشاريع تتصف بصغرها وتستخدم المنازل كمأمن لتصنيع السلع. (8) (بودلال علي،2010،ص297)

-أنه مؤوى لأنشطة مشروعة وغير مشروعة والتي تدر دخلا مشروعا كان أو غير مشروع، وتمارس النشاط فيه منشئات صناعية تجارية وخدمية، تختلف في حجمها وامكانياتها التنظيمية.

-اقتصاد يعتمد أغلبه على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ويحتوي كثيرا من التناقضات.

-غياب الحماية الكافية للعاملين سواء من حيث الأجور ظروف العمل أو متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية.(9)(آمال عبد الحميد وآخرون،1996،ص108)

-عدم توفر الأمان الوظيفي احتمال التعرض للطرد في أي وقت.

2-مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات منوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، أو حسب ما أطلق عليه أرنو لد ولفرز أهداف البيئة ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعادا اشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

1-1تعريف مصطلح الأمن:

1-1-1لأمن لغة:

مفهوم الأمن في اللغة العربية وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم، هو عكس الخوف والفزع، فهو الطمأنينة بعدم توقع او حدوث مكروه.

اشتق المفهوم (الأمن) من فعل: أَمِنَ، يَأْمَنُ، أَمْناً، وأمان، أي اطمأن ولم يخف فهو آمن، حيث نجد اغلب آيات القرآن الكريم تربط أو تقابل بين الأمن والخوف.

قال لله تعالى: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ} النساء الآية 83 .

قال لله تعالى: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} قريش الآية 3-4.

مما سبق نعرف أن للأمن أهمية بالغة في الشرع الإسلامي حيث أنه من الضروريات المادية والمعنوية أيضا، وكما يكون للفرد فهو أيضا للاجتماع الإنساني.

1-1-2 الأمن اصطلاحا:

أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ من الحسبان المشهد الأمني لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان(barrybuzan) ، أهم مفكري مدرسة كوبنهاجن واحد ابرز المتخصصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن بأنه العمل على تحرير من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فانه الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوة التعبير التي تعتبرها معادية في سعيها للحفاظ على الأمن، فان الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعرضان لحيانا أخرى، أساسا لأمن هو البقاء لكنه يحتوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، فالعمل على التحرير من التهديد لا يعني أن تكون بمنأى عنه كليا وإما يمكن أن يكون نسبيا فقط، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حقل الدارسات الأمنية إلا أنها انقسمت إلى تصويريين مختلفين لمفهوم الأمن، تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي والعسكري وتصور أخر أكثر شمولية يوسع معنى الأمن الى مجالات أخرى فضلا على المجال السياسي والعسكري.(10) (عبد النور بن عنتر،2005،ص13)

هناك من يعرف الأمن على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي أو أنه تأمين الدولة من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن انفاق عام في المجتمع.(11)(بن صايم بونوار،2016،ص8)

وفي اتجاه آخر يعرفه روبرت ماكنمارا الأمن بقوله: "لا يمكن الدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى من التنمية".(12)(روبرت ماكنمارا،1971،ص39).

بينما يعتقد باري بوزان أن في حالة الأمن يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد، وفي السياق النظام الدولي يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية.

ليميز في الأخير لضبط المفهوم إلى خمسة أبعاد أساسية للأمن:

-الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.

-الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

-الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

-الأمن المجتمعي: وبخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والدين والهوية والثقافة والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

الأمن البيئي: ويتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوفق عليه كافة الأنشطة الإنسانية.(13) (بن صايم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص-ص21-22).

ومن جانب أخر، هنالك مفهوم الأمن الخشن، والأمن الناعم،فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن الأمن والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول فالأمن الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون لتهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج في كل التحديات غير العسكرية، التي تواجهه الدول ن مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية غسيل الأموال القتل تهريب المخدرات،واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها امن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

نستنتج مما سبق أن الأمن قد تجاوز مفهومه السابق المرتبط بالتحرر من التهديد العسكري الخارجي وسلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية إلى الاعتداد بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.(14)(بطرس بطرس غالي،1985،ص81).

1-2خصائص الأمن:

ويمكن عبر التعريفات الواردة سابقا استشفاف الخصائص المشتركة لمفهوم الأمن في العناصر التالية:

-شمولية مفهوم الأمن حيث يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

-إيجابية ظاهرة الأمن في العلاقات الدولية التي تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة، والعمل على إقامة تحولات إيجابية في النظام الدولي.

-ديناميكية الظاهرة، فالأمن ليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة.

-نسبية مفهوم الأمن إذ لا يمكن تحقيقه بشكل مطلق لان تحقيقه يعني تشكيل تهديد لدول أخرى.

-الانعكاسية: فالشعور بالأمن هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التحول التي تمر به الدولة، ومنه تبنى السياسة الأمنية، أي أن الدولة لا تسعى للأمن في حد ذاته وإنما تسعى من خلاله إلى ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة يعتبر الدفاع عنها وصيانتها شرطا أساسيا لاستمرار قدرتها في الدفاع على أساس وجودها.(15)(بن صايم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص-ص22-23).

3-انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد الأمن

يعتبر الاقتصاد الخفي من التهديدات الناعمة و اللاتماثلية التي تشكل تهديدا لأمن جميع دول العالم المتخلفة والمتقدمة على حد سواء بالاستثناء في درجة التأثير في مختلف أبعاد الأمن.

1-1انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الأمن الاقتصادي:

يعتقد باري بوزان بأن الأمن في بعده الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية هذا على المستوى العالمي أما على المستوى الإقليمي فيعني شدة التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى شراكات أو صفقات مع جهات أخرى أو قوى خارجية لها وزن اقتصادي.

أما دالي فيرى أن الأمن الاقتصادي يشير إلى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجوها، والحفاظ عليها عند مستوى معين.

كما يعرف الأمن الاقتصادي على أنه عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس"

الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.(16) (مصنوعة أحمد، 2016،ص71).

يظهر تأثير الاقتصاد غير الشرعي على البعد الاقتصادي من خلال ما ينجر عنها من فقدان لحصيلة الضرائب، انطلاقا من الدخل الذي يتم توليده ولا يكشف عنه في هذا الاقتصاد، كذلك فإن بعض اشكال الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعليه فإن إيرادات الحكومية تقل مما يزيد عجز الموازنة العامة للدولة، ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول على تحقيقها من خلال المشاريع المبرمجة. (17)(ناصر مراد،2003،ص16)

بحيث أن العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة، يؤدي إلى عدم كفاية مصادر الادخار العام على تغطية أوجه الاستثمار العام ما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي.(18)(عياش وريدة،2018،ص162).

هذه الأخيرة ناتجة عن حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن وضعية المتغيرات لاقتصادية التي يمكن اعتماد عليها أثناء وضع هذه السياسات مثل: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، معدل ميزان المدفوعات، معدل الانفاق العام... هذا الخطأ يؤدي إلى الوقوع في خطر وصف طرق علاجية غير صحيحة للمشاكل الاقتصادية نظرا للتحديد غير السليم لطبيعة المشاكل بسبب الاعتماد على معلومات حول هذا النوع من الاقتصاد.(19) (الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى،2006،ص162-163).

وبالتالي فإن المعلومات غير الكاملة ستؤدي إلى ضعف السياسات الاقتصادية، أو اتخاد سياسات كلية مختلفة تماما عن التي يجب تنفيذها مثال ذلك: قد تشير إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل إلى أن الاقتصاد في حالة الانكماش وأن مستوى التشغيل منخفض لكن الواقع يشير إلى أن مستوى الناتج أكثر بكثير من الناتج المسجل ومستوى البطالة أقل ويترتب عن ذلك إجراءات توسعية أكثر من اللازم والتي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار وليس مستوى الناتج أو مستوى التشغيل.(20)(نبيه نسرين عبد الحميد،2008،ص-ص83-85).

كما تؤثر عمليات غسيل الأموال والتي تدخل في التجارة غير الشرعية على اقتصاد الدول من خلال دعم الجرائم الأصلية مثل المخدرات والفساد الداري والسياسي وغيرها، حيث تؤدي إلى تهريب جانب كبير من الدخل القومي المشروع إلى خارج البلد، وهي حصيلة الأموال التي يحصل عليها تجار المخدرات. مثلا ؛ من المتعاطين أو الموال الحكومية والعامة المستولى عليها نتيجة الفساد وهوما يعني إضعاف الدخل القومي المحلي وما يرتبط به من آثار سلبية تؤدي إلى تراجع الدخل القومي.(21)(أحمد سفر،ص68).

1-2انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الأمن الاجتماعي:

تطور مصطلح الأمن ليشمل مفهوم الأمن الاجتماعي،ليعبر عن الاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي والاستقرار الشخصي في محيطه الاسري وبيئته الخارجية،وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان كالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرعاية والتأمينات الاجتماعية،وعلى مواجهة الظروف الطارئة، وقضاء وقت يجمع بين التفكير في مواجهة المشاكل الاجتماعية.

فالأمن بمفهومه الاجتماعي هو المحصلة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.(22)(سيري زيد الكيلاني،2012،ص19).

إن للاقتصاد غير الرسمي تأثير كبير على الأمن الاجتماعي، يظهر في إخلال في توازن دخل بالزيادة الكبيرة التي يحصل عليها العاملون من هذا النشاط وهو ما يعني حصول فئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي يقومون بها ما يؤدي إلى ثرائها نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة، هذا في الوقت الذي يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مماثلة أو اقل، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع(23)(وائل نوارة،2007،ص8)، وهو ما أكده ايرز Ayres بقوله: "إن الأنشطة التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب إعادة توزيع في غير صالح المواطنين الشرفاء"، ما يعتبر عاملا تأجيج الاستقرار السياسي وعاملا يسبب التوتر بين الطبقات وإضعاف تلاحمها.

أيضا يؤدي شيوع الأنشطة غير المشروعة إلى توغل الجريمة في المجتمع وزيادة معدلاتها لكون هذه الأنشطة غير المشروعة المصدر الرئيسي للأموال غير المشروعة والتي هي بدورها مصدر تمويل

أنشطة خفية إجرامية في المجتمع وربما أنشطة إرهاب، كما قد تشجع التجارة غير الشرعية إلى تحقيق الكسب السريع بإغراق المزيد من القوة العامل مما يؤدي إلى انتشار الأمية وتراجع قيم التعليم والثقافة من خلال تسرب كثير من أفراد الطبقات الدنيا من التعليم. (24)(حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص98).

وما نلحظه كذلك من آثار الاقتصاد غير الرسمي تفشي الأسواق الفوضوية والأمراض الاجتماعية(25)، (بن موسى كمال، براغ محمد، 2013، 209)،و العمال من الاستفادة من التقاعد والأجر بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الاجتماعي عكس العاملين الرسميين الذين يساهمون بشكل منتظم في الضمان الاجتماعي وضمان دخل عند تقاعدهم بالإضافة إلى التأمين لأنفسهم من أي حوادث قد تقع.(26)(لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، 2009، ص20).

1-3انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الأمن السياسي:

إن للاقتصاد غير الرسمي تأثيرات خطيرة على الأمن السياسي للدول من خلال بزعزعة استقرار المؤسسات الحكومية ونظام حكمها ومشروعية ايديولوجيتها، انطلاقا من عدم رضا الشعب عن المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي الذين يعايشونه خاصة التي تعاني من ذلك الوضع الناتج عن نشاطات الاقتصاد غير الرسمي سواء الشرعية أو غير الشرعية وهو ما ثم توضيحه فيما سبق، في عدم الاستقرار الاقتصادي، ارتفاع الأسعار، عجر الميزانية الحكومية، عدم قدرة الدولة على مواكبة احتياجات مواطنها، بالإضافة إلى اللامساواة في الدخل وغيره من آثار التي تأثر على الأمن السياسي للدول.

أما جزء الذي يهدد أكثر الاستقرار السياسي هو أنشطة التجارية غير المشروعة والتي تتمثل في تجارة المخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب وما يشكل أبرز تهديد حالي للدول، هذه الشبكة ذات العلاقة المترابطة تعتبر تحديا للدول في أمنها النظامي والمؤسساتي، لنستنتج ان الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بشكل كبير على الأمن السياسي .

ومن خلال مراجعة تاريخية، نجد أن عمليات غسيل الأموال لعبت أدوارا مهمة في بعض النزاعات والقضايا الدولية. وكانت الأمم المتحدة قد أشارت في دورتها التي انعقدت في 8 حزيران 1998 م إلى أن الأرباح الناتجة عن تبيض الأموال تمول بعض أعنف النزاعات الدينية والعرقية،

حيث يقوم المبيضون ببث الخلافات الداخلية وإشعال الفتن الدينية و العرقية، إذ يعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات وغيرها بواسطة الأموال القذرة.(27)(نسرين عثمان أحمد إسماعيل، 2016، ص65).

1-4انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الأمن البيئي

الأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر و الموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي كما أن الأمن البيئي يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان ومرتبط بعوامل عدة هي: توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان.(28) (سليمان المشعل، 2011).

ومن أهم ما تنتجه التجارة غير الرسمية يظهر من قطاع التجارة غير الشرعية وما يخلفه من الأسواق الفوضوية بالدرجة الأولى تشكل من خلالها، تهديد للبيئة (الأوساخ والنفايات وانبعاث الروائح الكريهة وتشويه المنظر العمراني) وهو ما يشكل تلوث للمحيط المعيشي بحيث أن التجار لم يكتفوا بالأرصفة ومداخل العمارات، بل يحتلون جزءا كبيرا من محطات النقل المسافرين المتواجدة بوسط المدن، وغيرها من أماكن المنشرة.

الخلاصة:

هدفنا من هذه المقالة هو جذب الاهتمام إلى إحدى أهم الظواهر الاقتصادية الهامة والخطيرة والمتمثلة في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وربطها بظاهرة سياسية والمتمثلة في الأمن بدراسة انعكاسات والتأثيرات التي تمسه في مختلف أبعاده.

لقد أصبح الظاهرة المدروسة منتشرة بصورة كبيرة في معظم أنحاء العالم المتقدم منها والنامي، بحيث أنها لا تقتصر على تشويه بيانات الناتج المحلي الوطني الإجمالي وإنما تؤثر على كافة المعلومات المتاحة حول توزيع الدخل، عدالة توزيع الأعباء الضريبية وهو ما يؤثر على الأمن الاقتصادي للدول، بالإضافة إلى الأمن السياسي والاجتماعي الناتج عن عدم رضا الشعب عن الأوضاع المعيشية التي تخلقها هذه الظاهرة، وهكذا فان معالجة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا النشاط ومحاولة التغلب عليه .

-الإقرار بدور الاقتصاد غير الرسمي والتجارة غير الشرعية من جانبه كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفر سياسات تستهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفر فرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسؤوليات.

-يجب معالجة الاعتبارات الاجتماعية التي تكمن وراء أكثر من نظم سوق العمل من خلال شبكة أكثر فعالية لأمان الاجتماعي للعاطلين على العمل، و الأمن الاقتصادي،الأمن

الاجتماعي، الأمن البيئي، الأمن السياسي.

قائمة المراجع:

1.الكتب

- أحمد سفر، المصارف وتبييض الأموال : تجار بعربية و أجنبية، اتحاد المصارف العربية، دار بلال، ص 68.

- روبرت ماكنمارا(1971)، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة العامة للنشر،ص39.

- نبيه نسرين عبد الحميد (2008)،الاقتصاد الخفي،ط1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،مصر: الإسكندرية،ص-ص83-85.

- ناصر مراد (2003)،فعالية النظام الضريبي، دار هومة، الجزائر، ص. 16.

- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى (2006)،التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، لإسكندرية، ص162-163.

- عبد النور بن عنتر(2005)،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر المكتبة العصرية للطباعة و النشر،ص.13.

2. المذكرات والرسائل و الأطروحات

-حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري(2012)، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة: (1390-1430هـ) (1970-2009م)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي، ص-ص13-14.

-توهامي محمد رضا (2018) دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص-ص12-13.

- نسرين عثمان أحمد إسماعيل(2016)،دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان دراسة حالة محلية بورت سودان الفترة(2005-2013)،أطروحة دكتوراه، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا،،ص.65.

3. المقالات في المجلات

-وائل نوارة (2007)،الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدول الموازية، مجلة الإصلاح، مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة،العدد14،ص.8.

- بن موسى كمال، براغ محمد (2013)،ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 4،ص.209.

- ثائر محمود رشيد، اقتصاد الفساد و خفايا اقتصاد الظل في العراق (أسبابه، ونتائجه، وسبل معالجته)،مجلة النزاهة و الشفافية البحوث والدراسات،ص-ص130-131.

- بطرس بطرس غالي (1985)،الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، ع.79، ص81.

-مصنوعة أحمد، بركن و نصيرة (2016)،الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال-المجلد 02 /العدد 03/،ص.71.

- عياش وريدة (2018)،الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2،العدد19،ص.162.

- Vito Tanzi (1980) , The Underground Economy in the United States: « Estimates and Implications », Banca nazionale del lavoro, Quqrtely Review, N° 135, p 428.

- Acharya Shankar (1984,) The Underground Economy in the united states :A comment on Tanzi, IMF staff papers, vol 31, p745.

- L. Feige (1990), Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institional Economics Approach, University of Wisconsin-Madison, Published in World Development, Vol 18, No 7,p 07.

4. مراجع أخرى

-بودلال علي (2010)، محاولة للاقتصاد الخفي " حالة الجزائر"، les cahiers du MECAS، No6، ص.297.

-آمال عبد الحميد وآخرون (1996)، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، إشراف السيد الحسني، القاهرة: تمويل ونشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص108.

-بن صايم بونوار (2016)، النظريات الأمنية، محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة 1 ماستر تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، ص18.

-سيري زيد الكيلاني (2012)، اثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي، ورقة بحثية في مؤتمر الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل بيت سعود مع رابطة الجامعات الإسلامية، ص.19.

-لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي (2009): تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم LSAC-EXP-5-SA1553 أديس أبابا،ص20.

-سليمان المشعل، "ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي"،تم تصفح الموقع يوم:، http://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html